العوامل الاجتماعية، الاقتصادية والنفسية لانحراف البنات في الجزائر

الدكتورة: أنيسة بريغت عسوس
قسم علم الاجتماع
جامعة باجي مختار – عنابة

الملخـــص:

إن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع الجزائري في المدن الحضرية، فضلا عن التغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والبيئي الذي صاحب التحضر والتحديث والعولمة في البلدان العربية عامة والجزائر خاصة، قد مسَ الأسرة في بنيتها ووظيفتها وتماسك أفرادها.

وأمام تغير بعض الأسر في وظائفها وطبيعة نظامها، أصبحت هذه الأخيرة عاجزة عن أداء وظيفتها التربوية سواء من الناحية الاقتصادية أو من ناحية صعوبات البيئة والحياة اليومية، الأمر الذي أدى إلى انحراف سلوك أطفالها. حيث أن الكثير من شباب اليوم أصبحوا يتعاطون السجائر، الحبوب، المخدرات والكحول في شوارع المدينة، ناهيك عن معاشرة البنات قبل الزواج دون الاهتمام بأحكام الغير ومتجاهلين قيم، وأعراف ومعايير المجتمع الجزائري المحافظ.

وأمام إهمال الأسرة لواجباتها التربوية وتخليها عن مسئوليتها في الرقابة، والتوجيه، والتقويم، فإن الأطفال قد تحرروا إلى حد كبير في البيئة الحضرية. إذ أصبح الشارع يحمل العبء الأكبر في عملية التنشئة الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلي حدوث انحرافات كثيرة.

فجنوح الأحداث في المدينة إنما هو ظاهرة مرتبطة بالتغير الاجتماعي الذي أحدث هزة في التماسك الاقتصادي والاجتماعي والتربوي للأسرة.

ولتقدير مدى اتساع وخطورة المشكلة وانتشار فساد الأخلاق في المجتمع الجزائري، انطلقنا من الإحصائيات الدالة والمتباينة التي سجلت في الحقبة الأخيرة و حالات الانحراف السلوكي التي تم الحكم عليها والنظريات التي تفسر بعض مظاهر الظاهرة ونتائجها على البني الأسرية والاجتماعية. وكذلك عرض بعض العوامل والأسباب التي أدت بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى تفشي ظاهرة انحراف البنات في الجزائر. وأخيرا، اقتراحنا بعض الأساليب التربوية الصحيحة.

Abstract:

The socio – economic problems that the Algerian city - dwellers face as well as the socio – economic, cultural and environmental changes that followed modernization, urbanization and globalization in the Arab countries in general and Algeria in particular, affected not only the family in its structure and function, but also reduced the social cohesion of its members.

So, as the family became incapable of performing its functions of raising, supervising, controlling children, and dealing efficiently with economic and environmental difficulties, juvenile delinquency became wide spread.

This article deals with the problem of female delinquency stressing on the socio - economic and psychological factors that may explain this phenomenon.

مقدمـــة:

انتقلت الأسرة الجزائرية في بداية الخمسينات من الريف أو الصحراء إلى المدينة حاملة معها القيم والعادات والتقاليد والأخلاق العالية التي تتميز بها الأسرة التقليدية المحافظة لعروبتها ودينها الإسلامي الحنيف.

فبالرغم من تحوّلها مع ظروف الحياة الحضرية من أسرة ممتدة إلى أسرة نواة أو نووية، احتفظت بعلاقات الالتزام الاجتماعي مع أفراد الأسرة الممتدة والأقارب والجيران، كما حافظت على قيمة الأسرة الممتدة التي تتحلى بمبادئ الأخلاق ومسؤولية توجيه الصغار والإشراف على تربيتهم تربية سليمة ومراقبة البنات على وجه الخصوص في اللباس والدخول والخروج من المنزل واختيار الزوج المناسب ومحاربة الفساد في شتى أنواعه، إذ كان هذا التعاون والتعاطف والحماية الدائمة للأصول والقيم الاجتماعية من العوامل الفعالة التي ساعدت على الحفاظ على استقرار الحياة الأسرية وتقوية الروابط الاجتماعية مما جعل الأسرة في المدينة متكافئة ومتضامنة رغم العيش في أجواء تهدد دوما بالاغتراب والعزلة الخانقة.

I- إشكاليـــة البحث:

من الواضح أن الصعوبات الاقتصادية – الاجتماعية التي تواجه المجتمع الجزائري في المدن الحضرية منذ الثمانينات تهيئ المناخ المشجع لإهمال الوالدين في التربية والعناية بالأطفال بصفة عامة والمراهقين بصفة خاصة، الأمر الذي يؤدي إلى انحراف سلوكهم في ظل ضعف الرقابة واللامبالاة وضعف الضبط الاجتماعي خاصة في الأوساط الأسرية المتصدعة التي

تعاني من كثرة الأولاد، وضعف مستوى تعليم الوالدين، وضعف الدخل وظروف السكن المزرية.

إن الضغوط الحياتية والحرمان المادي والمعنوي يمثل واقعا قويا لإظهار سلوكات منحرفة عند الشباب عامة لأنهم يحسوا بأن أنماط حياتهم المتدنية تهدد قيمتهم الاجتماعية بصفة مستمرة، وهذا الإحساس يؤدي بهم إلى اغتنام أي فرصة لفرض وجودهم في المجتمع الواسع وتحسين ظروفهم المادية والمعنوية.

فأمام هذه المعاناة الشديدة، أصبحت الأسرة عاجزة عن أداء وظيفتها التربوية سواء من الناحية الاقتصادية أو من ناحية صعوبات البيئة أو من الناحية صعوبات الحياة اليومية، في ضل التغير الاجتماعي الذي مس المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة. إذ صاحب هذا التغير من جهة، ضعف الرقابة الأسرية الناتج عن انشغال الوالدين بالعمل خارج المنزل وعدم وجود الأب في البيت حتى ساعة متأخرة من النهار، وتدني دخل الأسرة وانتشار البطالة بين أعضائها.

ومن جهة أخرى، فإن تخلي بعض الآباء عن وظيفتهم التربوية وتركها لمسؤولية الأمهات، اللواتي تعانين بدورهن من ضغوط البيت والمستوى التعليمي الضعيف والضغوط المادية والنفسية التي تجعلهن غير قادرات على تلبية حاجات الأبناء المادية والمعنوية، كما يُلهيهن عن تربية ورعاية أبنائهن على أكمل وجه.

وبينما نشاهد تجانس كبير في أساليب التأديب عند الكثير من الأسر الذي يجد تفسيره في عدم فقد الأسر الحضرية لأهدافها التربوية والاجتماعية والثقافية المستمدة من العادات والتقاليد العائلية والدين الإسلامي وما يرتبط بذلك من قيم التعليم والأخلاق الدينية والحضرية، فإن عدد كبير من الأسر

تمضي معظم وقتها بحثا عن سبيل الحياة، ولا تستطيع التغلب على ضغوط المحيط الصعب أو إيجاد سبل أمامها لأداء وظيفتها التربوية بكل فعالية، مما يؤدي إلى إهمالها لواجباتها التربوية وتحرر الطفل إلى حد كبير في بيئته الحضرية.

إذ أصبح الشارع يحمل العبء الأكبر في عملية التنشئة الاجتماعية، ويترتب عن ضعف رقابة الأبناء وعدم متابعتهم في أنشطتهم اليومية، حدوث انحرافات كثيرة تتمثل في قضاء البنات قسط كبير من الوقت في تجمعات خارج البيت وتسكعهن في الصالونات وشوارع المدينة مع أصدقاء السوء، وتفشي عادات تعاطي السجائر بين الإناث في المدارس والجامعات والإدمان على الخمور والمخدرات، وتفسح المراهقات مع الرجال ميسوري الحال خارج المدينة لربح قسط من المال يغطي حاجاتهن من لباس الموضة مثلا، وأدوات تجميل وغير ذلك.

إن البنية الاجتماعية الاقتصادية لهذه الأسر التي تعيش نوع من التصدع تتمثل فيما يلـــي:

1-ضعف الروابط الاجتماعية والدينية.

2-اختلال نظام القيم والمعايير الاجتماعية المتمثلة في الرقابة الاجتماعية.

3-عدم احترام العادات والتقاليد والأعراف وتبني قيم أجنبية بطريقة عمياء.

4-الجري وراء الربح السريع بطرق غير شرعية للعيش في رفاهية مزيفة.

5-ضعف الوازع الديني.

فهذه العوامل الاجتماعية الاقتصادية تمثل في الواقع حالات نفسية تدل على اختلال التوازن الشخصي الذي من شأنه أن يعرض المراهق للسلوك المنحرف. فهذه الأسر التي تعيش في ظروف اقتصادية واجتماعية عسيرة،

تتسم باضطراب القيم. وفشل إشباع الحاجات الأساسية، يوفر لأبنائها الظروف المساعدة على الانحراف تحت ضغط المغريات. و يتمثل جنوح البنات غالبا في السرقة، والعنق، والخروج عن طاعة الوالدين، أو سوء الخلق.

وفي نفس السياق، تحدد الدراسات الميدانية ثلاثة اتجاهات رئيسية لانحراف البنات:

- **الاتجـــاه الاجتماعي:** الذي يعتبر دور التربية الأسرية من أهم العوامل الدافعة إلى انحراف البنات. حيث ينظر الى السلوك الجانح على أنه نتاج أحوال الأسرة المزرية بسبب البطالة، وفاة أو عجز أحد الوالدين أو بسبب اضطراب التنشئة الأسرية، أو ضعف الرقابة الأسرية، أو غياب دور الأب في تربية الأبناء، أو انحراف أحد أفراد الأسرة أو مخالطة رفاق السوء.
- **الاتجـــاه الاقتصادي:** الذي يعتبر سوء الأحوال الاقتصادية، العامل الرئيسي للسلوك المنحرف. حيث أن أي تغير في الاقتصاد أو الدخل الفردي يمكن أن يؤثر في الأنماط الأسرية.
- **الاتجـــاه النفسي:** الذي يرى أن الحرمان هو العامل المتسبب في اختلاف توازن الشخصية الذي يؤدي إلى السلوك المنحرف. ومن الأسباب النفسية مرور الحدث بسن المراهقة، وما قد يتعرض له من صراع بين الدوافع وسوء تكيف مع النفس ومع من يحيط به، وضعف الوازع الديني والخلقي، وضعف في الثقة في النفس، وفي روح المقاومة للمغريات التي تواجهه، والشعور بالفشل، والقلق، واليأس واضطراب العقيدة.

إن إهمال الأسرة الحضرية وظيفة تقويم سلوك الابن وتسامحها وتعاطفها السلبي لما يقترفه من أخطاء، قد يؤثر حتما في سلوكاته، إذ نلاحظ انتشار

واسع للألفاظ والعبارات البذيئة والتصرفات التي تخدش الحياة في شوارع المدينة.

فجنوح الأحداث في مدينة يبدو ظاهرة مرتبطة بضعف الرقابة الأسرية الذي هو ناتج عن انشغال الوالدين بالعمل خارج المنزل وعدم وجود الأب في البيت حتى ساعة متأخرة من النهار وتدني دخل الأسرة وانتشار البطالة بين أعضاء الأسرة، ثم أن ضعف الرقابة الأسرية قد ينعكس سلبا على تحصيل الأبناء الدراسي. فضلا عن كون دخل الأسرة محدود أو لا يكفي لتغطية حاجات الأبناء لدروس خصوصية في المواد الأساسية، فضلا عن ارتفاع الأمية بين أعضاء الأسرة الفقيرة الأمر الذي يؤدي بهم إلى التسرب أو الرسوب المدرسي.

إن تخلي بعض الآباء عن وظيفتهم التربوية وتركها لمسؤولية الأمهات وحدهن، اللواتي يعانين بدورهن من ضغوط البيت، ومستوى تعليمي ضعيف، وضغوط مادية ونفسية، تجعلهن غير قادرات على تلبية حاجات الأبناء المادية والمعنوية، كما تلهيهن عن تربيتهم ورعايتهم.

إذ يفقد الطفل مكانته وذاته في الأسرة، الأمر الذي يدفعه للبحث عنها في جهات أخرى. وفي كثير من الأحيان يجد الطفل نفسه في أحضان الشارع، أين تصطاده جماعة منحرفة يتعلم منها السلوك المنحرف. وبهذا الصدد، إنه بأهمية بمكان تحديد مفهوم الانحراف، وكذا المنهج المستخدم ومجتمع الدراسة، حتى يتسنى لنا تحديد موضوع البحث.

تحديـــد مفهوم الانحـــراف:

يعرف Paul W. Tappan الانحراف من الناحية القانونية بأنه: " أي فعل أو نوع من السلوك أو موقف يمكن أن يعرض أمره على المحكمة ويصدر فيه

حكم قضائي" (سليم نعامة، 1985، ص21).

أما سليم نعامة، فيعرف الانحراف من الناحية النفسية بأنه: "سلوك خاطئ للفرد أثناء محاولته شق طريقه في الحياة طمعا في تحقيق عمل أو مركز اجتماعي...أو اندماج مع جماعة معينة".

ومن الناحية الشرعية، يعرفه سمير إسماعيل، 1410ه، بأنه: " الخروج عن النمط الذي نصت عليه مصادر التشري الإسلامي الرئيسة منها والفرعية ".

أما غباري، 1406ه، فيعرفه من الناحية الاجتماعية بأنه: "انتهاك للتوقعات والمعايير الاجتماعية ". وبما أن مفهوم الانحراف يتغير وفق ثقافة كل مجتمع ومنطلقاته العقدية والثقافية، فإننا نتبنى تعريف ميتشيل Mitchell، 1986، الذي يعتبر الانحراف السلوك "الذي لا يتماشى مع القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية التي يعتمدها المجتمع في تحديد سلوكية أفراده". وللانحراف أشكال متعددة، يأتي في مقدمتها السرقة، والتزوير، والنصب والاحتيال، والتشرد، والانحراف الجنسي ويصل أحيانا إلى القتل.

المنهج المستخدم ومجتمع الدراسة:

نظرا لكون موضوع الدراسة المطروح هنا يتناول قضية اجتماعية ملحوظة، فإن ذلك يفرض استخدام بعض النماذج للسلوك المنحرف لدى البنات كأداة ومنهج، والتي تعتبر أنسب الطرق لمعالجة موضوع: " العوامل النفسية – الاجتماعية لانحراف البنات في الجزائر". بما أن موضوع الدراسة يدور حول " انحراف البنات "، فإن مجتمع الدراسة أشتمل على عينة من البنات يقطن بمدينة عنابة، يعانين من مشكلات انحراف السلوك وصدر فيهن حكم قضائي. وبعد تحديد مجتمع الدراسة، فإن أحسن دليل لانتشار السلوك المنحرف في المجتمع الجزائري، الإحصائيات الدالة والمتباينة التي نشرت في الحقبة الأخيرة.

II- إحصائيـــات تمثل الواقع الاجتماعـــي:

1. بلغ عدد الأطفال ضحايا الاعتداء الجنسي، حسب مصادر أمنية 3167 حالة في الفترة ما بين 2002 و2004. وفي هذا الصدد، صرحت السيدة مسعودان، المشرفة على مكتب الطفولة بالشرطة القضائية بشوفالي، بالجزائر العاصمة، أن هذا الرقم لا يعكس الحصيلة الحقيقية لهذه الظاهرة، نظرا لعدد الضحايا الهائل الذين لا يخبرون السلطات المعنية خوفا من الفضيحة والعار.(الخبر حوادث، العدد 149، من 17 إلى 23 ديسمبر، 2007).
2. أن حالات الطلاق ترتفع بشكل لافت من سنة لأخرى، فقد وصل الطلاق بالتراضي عام 2005 إلى 10 آلاف حالة، بينما بلغ الطلاق بإرادة منفردة 17 ألف حالة، أما حالات التطليق تتراوح بين 2500 و2600 حالة سنويا، في حين تضاعف الخلع بين سنتي 2003-2005 إذ ارتفع من 813 حالة إلى 3500 حالة (الخبر حوادث، العدد 148، من 10 إلـــى 16 ديسمبر، 2007).
3. أفاد تحقيق لمصالح الدرك الوطني، أن هناك حوالي 80 ألف حالة إجهاض سنويا، 77500 حالة ولادة منها أكثر من 7000 ولادة خارج مؤسسة الزواج. إن ارتفاع عدد حالات الإجهاض يرجع إلى تزايد الاعتداءات الجنسية والاغتصاب وكذلك انتشار زنا المحارم.

كما أشار التحقيق، إلى أنه في فترة 8 أشهر من سنة 2006، توفيت 78 امرأة حامل بطرق غير شرعية خضعت لإجهاض. وفي نفس السنة وخلال 6 أشهر عثرت مصالح الأمن الوطني على 66 جثة لرضع حديثي

الولادة أغلبهم قتلوا خنقا ورمي بهم في القمامة والمزبلة العمومية (الخبر حوادث، العدد 145، من 19 إلى 25 نوفمبر، 2007).

4. أحصت مصالح الدرك الوطني، ما يزيد عن 800 قضية تتعلق بالاعتداءات الجنسية، لا سيما ضد البنات القصر وأغلبها في وهران بغرب البلاد خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2007. في حين، تم توقيف أكثر من 900 شخص بين ذكور وإناث في قضايا الاغتصاب.
كما سجلت ذات المصالح، أن من خلال 963 شخص ألقي عليهم القبض، 921 ذكر و42 أنثى، فيما عرف الاغتصاب والعنف ضد النساء خلال الأشهر التسعة من هذه السنة، 255 شخص، 157 منهم تتراوح أعمارهم بين 18 و28 سنة، في حين وصل عدد الموقوفين بدون عمل 255 شخص (الشروق اليومية، العدد 2128، الاثنين 22 أكتوبر 2007).

5. أحصت مصالح الأمن، 109 رضيع حديثي الولادة، رمي بهم في الشوارع خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2007 على المستوى الوطني، من بينهم 22 رضيعة، وخلال الفترة الممتدة بين الفاتح جانفي إلى غاية شهر أكتوبر من نفس السنة، أحصت مصالح الأمن 35 جثة لرضع حديثي الولادة، وجدوا متوفين، في حين تم إحصاء 74 رضيعا على قيد الحياة تم التخلي عنهم، في مختلف الأماكن العمومية، وذلك حسب الإحصائيات الصادرة عن المكتب الوطني لحماية الطفولة وجنوح الأحداث على مستوى مديرية الشرطة القضائية (الخبر حوادث،العدد 149، من17 إلى 23 ديسمبر 2007).

6. لقد أحصى مجلس قضاء معسكر خلال السنة الفارطة، 1938 قضية اعتداء ضد المرأة، حيث تصدرت هذه القضايا جرائم عدم دفع النفقة

بتسجيل 972 قضية وتلتها قضايا الضرب والجرح العمدي بإحصاء 370 قضية، ثم قضايا السب والشتم بـــ 345 قضية.

أما قضايا الإهمال العائلي، فقد أحصى المجلس خلال نفس السنة 238 قضية وقضيتين تتعلق بالتحرش الجنسي و11 قضية تتعلق بالاغتصاب، حيث تمت إدانة 1762 متهم بسبب ارتكابهم لهذه الجرائم (الشروق، 25 مارس، 2008).

7. وبشأن ترويج المخدرات، فقد سجلت مصلحة الدرك الوطني بالجزائر العاصمة، منذ بداية عام 2007، 2207 قضية أسفرت عن توقيف 3468 شخص ووضع 2769 في الحبس المؤقت، بينما بلغت كمية المخدرات المحجوزة 4.562.456 كلغ، في حين تم حجز 64900 قرص مهلوس، فالجزائر حسب السلطات الأمنية الوطنية تحولت من بلد عبور لهذه السموم من المغرب باتجاه أوروبا إلى بلد مستهلك ثم إلى بلد منتج حيث تم حجز 91089 نبتة منذ بداية العام 2007 (الخبر حوادث، فساد الأخلاق العدد 148 من 10 إلى 16 ديسمبر2007).

بالإضافة إلى انتشار الدعارة والاغتصاب في المدن الجزائرية الكبرى، وارتفاع عدد الأمهات العازبات، وما يترتب عنها من جرائم الحمل غير الشرعي وقتل النفس، فإن ظاهرة الجزائريات اللواتي يتخذن جمالهن وبراءتهن وحيلتهن وسيلة لإيقاع بالضحايا، وتحقيق غرضهن في الكسب السريع تزداد خطورة وانتشارا في الحقبة الأخيرة.

إن الشهادات المباشرة حول انحراف السلوك في المجتمع الجزائري، تعطي صورة حقيقة عن أشكال الانحراف المنتشرة في مجتمعنا. حيث اخترنا بعض النماذج لفتيات، اقترفتن أخطاء مختلفة وصدر حكم قضائي ضدهن.

III- نمـــاذج للسلوك المنحرف:

1. حفيظة وعمليات النصب والاحتيال:

لا يتعدى سن حفيظة 24 سنة لما تمكنت من إسقاط ثلاثة من الضحايا في فخها. لقد احترفت مهنة اللصوصية والتزوير والاحتيال مستغلة براءتها المصطنعة تارة وذكائها وحيلتها تارة أخرى.

أكد المدعو "جمال" الذي يعمل طبيبا لمصالح الأمن أنه وقع ضحية نصب واحتيال من طرف حفيظة، حيث اشترى منها شقة بعقود مزورة واحضر مبلغا مقدما عن ثمن الشقة قدره 10 ملايين سنيتم وسلمته وكالة خاصة للتصرف في الشقة وأوهمته أنها ستحضر له عقد الإيجار لاحقا.

أما الضحية الثانية "ن.م" فقد استهدفتها حفيظة بعد أن قدمت نفسها على أساس أنها سيدة أعمال تنحدر من عائلة ثرية تملك أراضي وعقارات، فاقترحت عليه شقة هي ملك أحد أقاربها فقبل دون تردد، وبعد أن تسلمت المبلغ الإجمالي المتفق للشقة وقدره 165 مليون سنتيم على ثلاث دفعات، سلمت له وثائق مزورة متمثلة في عقد الإيجار ووكالات خاصة، أكدت حفيظة أن استهداف الشقق يتم بعد مراقبة الشقق الفارغة الخاصة بسكنات عدل، حيث يقوم شريكاها بكسر الباب وتدبير المفاتيح لتمكن زيارتها من قبل الضحايا.

وفيما يخص عملية النصب والاحتيال الثالثة فقد استهدفت الضحية المدعو "ط.م". إذ قامت حفيظة بإيهام الضحية بأن الشقة ملكها وتود بيعها في أقرب الآجال لأنها بحاجة إلى سيولة، وبعد أن تسلمت مبلغا ماليا قدره 175 مليون سنتيم، سلمت 10 ملايين سنتيم لصاحب الوكالة العقارية التي اتصلت بها عارضة بيع الشقة واحتفظت بنصيبها في العملية الذي يقدر بنفس المبلغ

وسلمت الباقي لشريكيها، أما المفاتيح والوثائق المزورة فقد سلمتها للضحية، ليثبت ديوان الترقية والتسيير العقاري بأنها مزورة.

2. مليكـــة والوعود الكاذبة:

استغلت مليكة منصبها كعون إداري بأحد البنوك وأيضا معرفة الناس لها كصانعة حلويات تقليدية، حيث كانت تعد ضحاياها بالحصول على سكنات اجتماعية تساهمية أو سكنات عدل، وكذلك سيارات بالتقسيط أو تأشيرة سفر خارج الوطن.

ظلت مليكة تمتهن النصب والاحتيال طيلة مدة سنتين، حيث جمعت ما يفوق 2 مليار و500 مليون سنتيم و64000 أورو و400 جنيه إسترليني مقابل وعود وهمية.

تصرح مليكة أنها عاشت مع أهلها في ظروف معيشية صعبة للغاية حتى سن الثامنة عشر، وأن الدولة الجزائرية لم تهتم إطلاقا بنوع السكن الذي كانت تقطن فيه أسرتها رغم حجمها الكبير. ورغم الشكاوى ألا متناهية التي قدمتها مليكة بنفسها للحصول على سكن، لم تحرك السلطات ساكنا. وعاشت مليكة مقهورة، لا تفكر إلا في الانتقام من المواطنين ميسوري الحال، لتشفي غليلها وتسترجع سكينتها.

تضيف مليكة وهي تشعر بالحزن الشديد، أن الفتاة الفقيرة هي إنسانة مستغلة من قبل أهلها قبل أن تقع فريسة بين أيدي الرجال، الذين لا يرون فيها إلا المتعة الجنسية. فبالنسبة لهم، ليس للمرأة مشاعر، إذ خلقت فقط لخدمة الرجل وأفراد أسرتها.

3. فاطمة تقتل والدها:

بدأت معاناة فاطمة بعد انفصال والديها وزيادة الضغوط النفسية عليها، حيث صارت فاطمة مكلفة بأعباء المنزل من غسيل وطهي، فأنخفض تحصيلها الدراسي، لم تستطيع فاطمة التوفيق بين طلبات والدها المتعددة ومسؤوليات المنزل والواجبات المدرسية الصعبة فانتهى بها الأمر إلى الانفصال عن الدراسة. كانت فاطمة في الخامسة عشر من عمرها لما أصبحت بمثابة " الخادمة " في البيت. لكن هذا الوضع لم يكن كاف لإرضاء والدها، الذي كان يستفزها في كل الأوقات ويقارنها بوالدتها الفاشلة وعديمة الشخصية. حاولت فاطمة بطرق مختلفة الاقتراب من والدها والتودد إليه حتى يتفهم وضعها السيئ، لكن بدون جدوى.

أصيبت فاطمة باليأس، ثم نفذ صبرها. وعند تفاقم الأوضاع، قررت التخلص من والدها القاسي معها نهائيا، فوضعت سم الفئران في فطوره لمدة 15 يوما، فأصيب بالإرهاق والمرض وألزم الفراش. ولما تفاقم الوضع عليه، قررت ابنته الكبرى نقله إلى المستشفى، لمراجعة الطبيب والقيام ببعض التحاليل. وبما أن السمّ عّم كامل جسمه، أصبح احتمال إنقاذه مستحيلا.

4. ذهبية تنتقم من عمها:

لم تتوقع ذهبية أن تكون ضحية عمها الذي تكفل بتربيتها ورعايتها بعد وفاة والديها في حادث مرور، أصبحت ذهبية مراهقة جميلة وجذابة، فخطط العم لينال من شرفها، فدفعته غريزته الحيوانية إلى استعمال القوة والتهديد لاغتصاب ابنة أخيه التي كانت تكّن له كل الحب والاحترام لكونه عوضها حب وحنان والديها، حينما مارس عليها الجنس بالقوة وبعد فعلته الشنيعة، هددها بالقتل في حالة إفشاء الخبر. لم تتقبل ذهبية الصدمة فانهار عالمها وفقدت راحتها النفسية، فقررت الانتقام منه قتلا بواسطة مقص، حيث طعنته

ثلاثين طعنة، سقط على إثرها جثة هامدة وسط بركة من الدماء، ظلت ذهبية بجانب الجثة مدة طويلة وشعرت بالسكينة والراحة النفسية، فكيف يمكن لها أن تشعر بالندم لما أعزّ شخص في حياتها عوضا من حمايتها من الأذى، قام بهتك عرضها وسلب منه أثمن شيء تكتسبه وهو براءتها والإحساس بالأمان في بيت والديها.

بعد أن تعرفنا على بعض أشكال انحراف البنات، لاحظنا أن الأسباب والعوامل التي تدفعنهن للانحراف والجريمة متعددة ومثيرة للشفقة. ومهما كانت هذه الأسباب مرتبطة بالوضع الاقتصادي أو أوضاع الأسرة السكنية أو التحرش الجنسي أو غير ذلك من شعور بالنقص والاستغلال من طرف الوالدين، فالنتيجة واحدة. أن كل بنت رغم كونها الضحية، فإنها تعيش في مجتمع تغير في بنيته ووظائفه وقيمه الاجتماعية في ظل التغير الاجتماعي والبيئة الحضرية، ليصبح قاسيا ولا يرحم.

IV- التغير الاجتماعـــي والبيئة الحضرية:

لقد مرّ المجتمع الجزائري خلال الفترة ما بين 1962-2007 بمرحلة تغير اجتماعي واسعة النطاق وشملت جميع مظاهر الحياة المادية وغير المادية، حيث اهتمت الدولة بتطوير وتغيير المجتمع الجزائري، فأقدمت على تنفيذ برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثلت في نشر التعليم (لكلا الجنسين مع توفير الإقامة الجامعية والنقل والأكل) والوعي الصحي (مع توفير مجانية العلاج داخل مستشفيات الدولة ومجانية علاج الأمراض المزمنة) وإقامة المنشآت الحديثة كالمساكن (توفير السكن لأغلبية العمال ومساعدة الكثير من السكان المعوزين) والطرق ووسائل الاتصال...الخ

كما تأثر المجتمع الجزائري في مجال التحديث والتحضر والعولمة بالتجربة الأوروبية، فشرع في استيراد الكثير من الأنظمة والقوانين والنماذج الجاهزة والمعدات والأدوية ووسائل الإنتاج. وبما أن هذه الوسائل والنماذج المادية والتعليمية ترتبط بها قيم ومعايير الدول المتقدمة المصدرة لها، فإن هذه القيم الثقافية المستوردة التي تخالف أحيانا قيم وعادات وتقاليد المجتمع الجزائري العربي المسلم أدت إلى إحداث تغيرات معتبرة في بناء الأسرة ووظائفها. فأصبحت الحاجة المادية والعزو من أهم الضغوط التي تؤثر في الحياة الأسرية والانسجام الداخلي بين أفرادها، ذلك أن الأمر يتعلق من جهة بمطالب الأبناء المتزايدة وتقليد المودة والميل إلى الاستهلاك وإرادتهم في التحرر أكثر فأكثر من السلطة الوالدية، بقضاء وقت فراغهم أمام شاشة الإنترنيت أو التلفاز أو في الشارع، مما يولّد التوتر في العلاقات الأسرية.
ومن جهة أخرى، فإن قدرات الآباء المحدودة تؤدي بهم إلى الجري المستمر وراء لقمة العيش لتغطية مطالب أفراد الأسرة اللا متناهية وتوفير معيشة كريمة لهم، حيث أصبح الشارع والمؤسسات البديلة تحمل العبء الأثقل من عملية تربية وتنشئة الأبناء بنين وبنات على التوالي.

إن مفاهيم مثل "التطور Evolution"، "التغير Change"، "التقدم Progress"، " النموDevelopment "، تبدو مفاهيم متقاربة ومتشابهة لذلك تستخدم في كثير من الميادين بطريقة متبادلة، إلا أن الكثير من العلماء يشيروا إلى استخدام الحذر في توظيفها، ومن ثمة فقد تبنى علماء الاجتماع مصطلح "التغير الاجتماعي" للإشارة إلى كل صور التباين التاريخي في المجتمعات الإنسانية.

تعد الوظيفة التربوية من أكثر الوظائف تأثيرا بالتغيرات التي تتعرض لها الأسرة في نمط معيشتها في الوسط الحضري، حيث تفرض البيئة الحضرية

علاقات اجتماعية إضافة إلى تغير الأنساق الاجتماعية للتربية المتمثلة في الأسرة الممتدة وعلاقات القرابة والقيم والعادات المشتركة التي تتحكم في عملية التنشئة الاجتماعية.

يتجلى تغير الأطر الأولية للتربية فيما يوفر المحيط الحضري الواسع النطاق والصعب السيطرة عليه من حرية واستقلالية لأفراد الأسرة، وكذلك ما يوفر الفضاء الخارجي من علاقات ومؤسسات بديلة من جهة، وفرص العمل خارج البيت من جهة أخرى، مما يؤدي إلى خلق ضغوط كبيرة على الوظيفة التربوية للأسرة.

كما أصبحت التكنولوجيات الحديثة، تفرض نفسها كبدائل للأطر الأولية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. فالتحضر والتحديث والعولمة ثلاث عمليات مترابطة، انعكست سلبا وإيجابا في بناء الأسرة ووظيفتها، لذلك يجدر بنا استعراض أهم النظريات ذات علاقة بالتغير الاجتماعي حتى يتسنى لنا تقدير مدى تأثير هذا الأخير على وظائف الأسرة التربوية ومدى تأثيره على القيم الاجتماعية عامة.

V- النظريـــات المتعلقة بالتغير الاجتماعـــي:

1- نظريـــة الصّـــراع:

تعتبر نظرية الصراع العوامل الخارجية قوى تغيير رئيسية، فالظروف الاقتصادية المتدنية وتغيرّ البني الاجتماعية وعلاقات السلطة في المجتمع هي من أهم عوامل التغير الأسري، فالتغير داخل الأسرة غالبا ما يتعلق بتوزيع الموارد والأدوار والسلطة بين أفرادها، كما يمكن أن تكون له علاقة بعدم المساواة في العلاقات الزوجية (Karl Marx & Frederick Engels, 1845, 1846, 1848).

أن تحرر الفرد الاقتصادي هو الذي يحرره اجتماعيا، فما أن أمتلك بعض الأفراد موارد اقتصادية حقيقية، أصبحوا يشعرون بنوع من التحرر تجاه القيود الأسرية: مثل اقتناء بعض الأغراض دون استشارة الأهل أو أخذ قرارات مصيرية أو رفض الإقامة مع الوالدين بعد الزواج. وهكذا، فإن العلاقة بين التحرر المادي والاجتماعي هي علاقة تبادلية، ونظرية المصادر تؤكد بأن كلما أمتلك بعض الأفراد مصادر مادية اقتصادية، امتلكوا مصادر قوة وسلطة.

ويمكن هنا تطبيق نظرية المصادر على الأسرة، فحين يوفر الأبناء مصادر اقتصادية للأسرة، يتحصل مقابل ذلك على بعض من الحرية، فتصبح لديهم الجرأة لإرغام أهلهم على التنازل على سلطتهم، وذلك لأنهم بحاجة ماسة إلي مساعدتهم. وتعتمد الأسرة الجزائرية على الدخل الذي يجلبه الأبناء وتصبح العلاقات بينهم متساوية بسبب امتلاكهم مصادر اقتصادية مستقلة.

فحتى ولو أن نظرية الصراع ساعدت على فهم جانب مهم من موضوع انحراف البنات، إلا أنه تم نقدها من طرف المنظرين الانتقاليين مؤكدين على أن دراسة المجتمع دراسة موضوعية تتطلب عدم الاقتصار على الجانب المادي الاقتصادي، بل تحتاج إلى الاهتمام بالمجال الثقافي بما فيه التحليل النفسي للاستغلال والسيطرة.

2- نظريـــة التحليل النفســـي:

كانت دراسة: خدعة الأخلاق الجنسية، (Wilhelm Reich,1972) بمثابة تكملة تحليلية لكتاب انجلز (أصل الأسرة، 1884) حيث تتبع تطور بنى الأسرة ثم ربطه بتغيّر الأنظمة الاقتصادية، وتوصل إلى أنه بالإضافة إلى العامل الاقتصادي، فإن العامل النفسي المتمثل في الكبت الجنسي خلال مرحلة الطفولة يؤدي إلى تكوين شخصية خانعة.

فالطفل الذي تشوّه أسرته البطركية حاجاته العاطفية في صغره يشعر بالعجز والضعف في الكبر، مما يدفعه لإخضاع حريته لنظام حكم مستبد.
لم تكون نظرية التحليل النفسي لوليام رايش W. Reich مقنعة، ولذلك تعرضت هي كذلك لانتقادات عديدة.

3- اتجـــاه التحديـــث:

تختلف وجهة نظر تالكوت بارسونز Talcott Parson عن آراء العلماء الذيـــن يشيرون إلى انهيـــار الأسرة الغربيـــة وفقـــدان وظائفها الأساسية (اوجبرن- Ogburn، 1953؛ هربارت- Herbert، 1963: 405-402). والأسرة برأي بارسونز هي: " عملية تغيرّ، وخطوة أخرى في عملية التفرع والتباين البنائي التي تصبح المؤسسات الاجتماعية بمقتضاها متباينة ومميزة عن بعضها، وتتمتع بقدر من الاستقلالية عن المجتمع ككلّ " (أحمد سالم الأحمر، 2004، ص148).

وعندما أصبحت الوحدات المتخصصة كالمصانع والمؤسسات التعليمية والترفيهية تقوم ببعض وظائف الأسرة الحضرية، تركز جل اهتمام الأسرة النووية حينما تنشئة الصغار وتقديم الدعم والاستقرار النفسي للراشدين من أفرادها (Parsons & Bales)) " فالزوج يتوقع منه أن يكون عائلا جيدا وله دور مهني، ومهمته هي التي تحدد المكانة الاجتماعية للأسرة ككل، وهذا الدور في تصوّر بارسونز، هو دور أدائي يربط الأسرة بالعالم الخارجي، أما المرأة فتلعب دورا تعبيريا هاما، فهي مسئولة عن المحافظة على الوحدة الداخلية للأسرة، ورعاية أطفالها، والدعم العاطفي لزوجها " (أحمد سالم الأحمر، 2004، ص150).

وفي نظر بارسونز، تتمتع الأسرة النووّية الأمريكية بالتوازن والتكامل الدقيقين مع بقية أفراد البناء الاجتماعي، أما العلاقات المتوفرة داخل الأسرة، فقد اعتبرها مؤشرا لعملية التباين المستمرة وليس مؤشرا لتفككها أو انهيارها (رودمان، 1965).

وقد تعرضت أفكار بارسونز أيضا إلى بعض الانتقادات، لكون نظريته لم تكن قائمة على أساس أية دراسة إمبيريقية.

4- نظريـــة وليام جود:

لقد تتبع وليام جود William Goode، أحد مشاهير علم الاجتماع العائلي المعاصرين، التغيرات الأسرية وتطوّراتها في مختلف أنحاء العالم، وقدّم قائمة للوظائف الأساسية للأسرة تشمل: الإنجاب، ومنح المكانة الاجتماعية والمحافظة على البقاء الفيزيقي، والتنشئة الاجتماعية، والاستقرار النفسي والضبط الاجتماعي (بما في ذلك الضبط الجنسي).

واتخذ جود من الإيديولوجيا مصدرا هاما للتغيّر، سواء كانت إيديولوجيا التقدم الاقتصادي أو إيديولوجيا الأسرة الزواجية أو النووية، وخاصة بالنسبة للمجتمعات النامية.

فحسب جود إن تغيّر الأسرة العربية مثلا، بعد الخمسينات من القرن الماضي، حدث كثورة سياسية وإيديولوجية ولم يتأثر كثيرا بعملية التقدم الصناعي (جود، 1970؛ 19-162).

وإذا حاولنا تطبيق نظرية جود على الأسرة الجزائرية، لأخذنا بعين الاعتبـــار التغيـــرات التي طرأت عليها من جـــراء الحرب الأهلية (1990- 2000)، وتأثير الأحزاب السياسية المختلفة ببرامجها السياسية والدينية على عقول الشباب. حيث ظهرت تيارات مذهبية دينية دخيلة على المجتمع الجزائري مثل: السلفية والمذهب الشيعي. حيث أصبح النقاب أو

الجلباب الشرعي منتشرا ومصحوبا بأفكار مثل: عدم السماح للمرأة بالعمل خارج البيت، واستغلالها كزوجة وربة بيت دون مراعاة حاجتها إلى المال، أو الترويح عن النفس أو زيارة الأهل.

5- النظريـــة الحضرية:

يعتبر المدخل الإيكولوجي المدخل الأنسب لتفسير الظواهر التربوية للأسرة في المدينة باعتبار أن الضغوطات التي تعاني منها الأسرة هي نتيجة تفاعل أفراد الأسرة مع البيئة الحضرية وما يترتب عنه من تأثير كبير. فالظروف الثقافية المحيطة وعناصر الثقافة الفرعية بالذات التي ينتمي إليها الحدث والتي تتعارض مع الثقافة السائدة في المجتمع في قواعدها وقيمها قد تؤثر سلبا في شخصية الحدث.

6- النظريـــة النسقيـــة:

يرى أصحاب هذه النظرية أن النسق التربوي تعرض لتغيرات عميقة مست البناء والوظيفة، وظهرت مؤسسات حضرية وتنظيمات حديثة لتغطية عجز الأسرة وتكملة وظيفتها التربوية.

بعد استعراض المقاربات النظرية السوسيو- نفسية الممكنة لتفسير تأثير التغير الاجتماعي على وظيفة الأسرة التربوية، يتبين لنا أن كل من المقاربة الإيكولوجية والمقاربة النسقية والاتجاه التفاعلي والنظرية التربوية ونظرية الصراع متكاملة وهي الأقرب لتفسير تأثير البيئة الحضرية على وظيفة الأسرة التربوية وجنوح البنات.

لقد أهتم العديد من الباحثين بمشكلة تأثير التغير الاجتماعي على الأسرة، فأجريت دراسات في عدة مجالات، وسنستعرض أهم نتائج دراسة ميدانية لواقع الأسرة الجزائرية.

VI- دراســـة محمد بومخلوف لواقع الأسرة الجزائرية (2008):

قام الباحث بدراسة ميدانية في الوسط الحضري للعاصمة والمناطق المجاورة لها لمعالجة وظيفة الأسرة الجزائرية التربوية وكانت عينّة الدراسة تتألف من 754 أسرة لديها أطفال يزاولون دراستهم النظامية.

اختار الباحث خمس مناطق من الجزائر العاصمة، كما اعتمد على أربع متوسطات وست ثانويات، أما اختيار الأطفال على مستوى السنة الثانية من التعليم المتوسط والسنة الثانية من التعليم الثانوي، فكان على أساس أن لهذه الأسر الخبرة التربوية كما أن المرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية تضما جيلين مختلفين فيما يتعلق بأنماط الأسر التربوية.

لقد اختيرت عينّة الدّراسة بطريقة طبقية عشوائية منتظمة حيث تم تقسيم المدينة إلى مناطق جغرافية واستخراج المؤسسات التعليمية لكل منطقة واستخراج عينّة منتظمة من التلاميذ في المرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية.

وبخصوص فروض البحث، فإنها تتعلق بالضغوط المادية المعنوية المتعلقة بالمحيط وأثرها على أداء الأسرة وظيفتها التربوية:

- ✓ أن هناك تنوّع في وضع الأسر وفي تعاملها مع هذه الضغوط
- ✓ وأن العلاقات الاجتماعية الأولية تعوض ضعف علاقات الأسرة الحديثة.
- ✓ وأخيرا أن تنوع الأسرة في وضعها وفي طرق تعاملها مع ضغوط الحياة الحضرية لم يفقدها مرجعياتها ولا أهدافها التربوية. أما أهم نتائج هذا البحث الميداني، فنلخصها فيما يلي:

☒ أن واقع الأسرة الجزائرية شديد التعقيد، كما لا يوجد نموذج أسري محدد أكثر تحكما في المجال التربوي من نموذج آخر، وإنما توجد وضعيات

أسرية متباينة ومتفاوتة في المجال المادي، الاجتماعي ودرجة تماسكها الداخلي والخارجي. ويلاحظ درجة عالية من الوعي التربوي لدى الأسر.

☒ كما كشفت النتائج عن قلة المؤسسات المدعمة للتربية الأسرية مما يخلق فجوة كبيرة في النسق التربوي العام، وأن تمتع الأسرة بشبكة قوية من العلاقات الاجتماعية الأولية يقوي الروابط الاجتماعية، ويحمي الأسرة ويعزز قوة الانتماء والضبط الاجتماعي، كما أظهرت الأسرة تمسكها بمرجعياتها الاجتماعية، والثقافية المستمدة من الدين الإسلامي وتقاليد وعادات المجتمع، وقيم العلم، والأخلاق الدينية والمدنية.

ورغم ذلك، فقد كشفت نتائج العديد من الدراسات عن قلة المؤسسات المدعمة للتربية الأسرية، مما يخلق فجوة كبيرة في النسق التربوي العام، وأن هناك انتشار واسع لعولمة ثقافة الغرب في بعض الدول العربية.

VII- عولمة ثقافة الغرب في بعض الدول العربية:

إن الدراسات في تاريخ الأسرة الغربية تشير إلى انهيار الأسرة الغربية في مطلع القرن التاسع عشر، كاستجابة مباشرة للتغيرات التي جلبها التحديث. وما إن حلت فترة منتصف السبعينات من القرن الماضي حتى انتشرت ممارسات اللا أخلاقية في الولايات المتحدة وأوروبا وذلك بدعم وسائل الإعلام والإعلان المتمثلة في المعاشرة بدون زواج، وارتفاع معدلات الأطفال الغير الشرعيين وأسر بدون أبا وأمهات بدون زواج والشذوذ الجنسي وزواج الشواذ وارتفاع عدد حالات الاغتصاب واستغلال الأطفال جنسيا، وتضاعفت معدلات الخلع والطلاق والانحراف والجريمة

(Skolnick,1986; Macklin,1986; Harris,1983; Bernard,1975; Coleman & Cressey, 1987.....)

حاول الكثير من العلماء المتخصصين في العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية تفسير ما عُرف بالتسامح أو التساهل الجنسي في أمريكا وما تترتب عنه من انهيار القيم السامية التي كانت تنظم علاقات أفرادها وعلاقتهم بالآخرين، ومن بين العوامل التي ورد ذكرها: التغيرات التقنية، وزوال الهويّة، وإهمال وظائف الأسرة، والمساواة بين الرجل والمرأة وحريّة الشباب المتزايدة وانتشار استقلالية الفرد المادية والمعنوية في سّن مبكّرة (Duvall,1976; Eshleman,1978; Edwards,1969; Eisenstadt, 1966; Macklin,1986...).

فبينما كانت هذه التغيرات الاجتماعية تقتصر على الدول الغربية في بداية السبعينات، فقد نلاحظ اليوم ظاهرة عولمة الثقافة الغربية في بعض الدول العربية، حيث نسجل مثلا زيادة مذهلة في حالات الانفصال والطلاق في الجزائر خلال العشرية الفارطة وانتشار ظاهرة التساهل الجنسي والزنا في المناطق الحضرية، كما نلاحظ انخفاض معدلات الزواج وزيادة في عدد الأسر التي يتولى أمرها أحد الوالدين فقط وذلك داخل حرم الأسرة، علما أن معظم الأمهات غير المتزوجات اللواتي يعشن تحت رعاية الوالدين في سن المراهقة يعانين من الفقر وتدنّي الحالة الصحية.

لقد جاءت نتائج الباحثين العرب حول مسألة الضعف الذي أصاب التربية الأسرية من جهة، والأسباب الاجتماعية الكامنة وراء انتشار السلوك الانحرافي لدى الشباب في المجتمع العربي من جهة أخرى.

إن بعض الدراسات الحديثة (عمر عسوس 1996؛ مصطفى عمر التير، 1996، 1990؛ ناثر سارة، 1994 ...) تربط جنوح الأحداث وانتشار الفساد الأخلاقي بضعف الرقابة الأسرية، وانتشار التسامح نحو السلوك المنحرف، وانشغال الوالدين بالعمل خارج المنزل، وكثرة غياب الأب وتحليه

باللامبالاة تجاه تربية الأبناء، فضلا عن عدم احترام الأبناء لأعراف وتقاليد المجتمع المتعارف عليها، وضعف الرقابة الذي ينعكس سلبا على تحصيلهم الدراسي، مما يؤدي بهم إلى التسرب أو الرسوب المدرسي والاختلاط برفاق السوء في وقت فراغهم.

إلى جانب ذلك، تشير بعض الدراسات إلى تدني دخل الأسرة وانتشار البطالة وتخلي بعض الأسر عن أداء الواجبات التربوية مما يدفعها لغض النظر عن أفعال الفحشاء والمنكر خاصة عند الشباب. (إبراهيم محمد الشافعي، 1978؛ سيد عثمان، 1973؛ سعد حلال، 1972؛ نعيم الرفاعي، 1969؛ أحمد ثابت، 2004؛ الطاهر سعد الله،2007؛ أحمد عكاشة، 1976...)

فقد تربط التغيرات التي طرأت على نسق القيم الاجتماعية بتعدد سبل الربح السريع عند الذكور والإناث على حد سواء، وانتشار العنف في شوارع المدينة، وتعاطي المخدرات في المدارس والجامعات، والاعتداء على الغير، وتلاشي قوانين الدولة العقابية، بالإضافة إلى ذلك تشير الدراسات إلى غياب فعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وانتشار ثقافة الثأر عند الشباب، واختلاط الحلال والحرام داخل البيوت وعجز بعض النساء العربيات عن كيفية التعاطي مع تحررهن الاقتصادي الاجتماعي.

VIII- تحرر المرأة الاقتصادي الاجتماعي:

يعتبر التعليم من أهم عوامل تحرر المرأة الاجتماعي الذي يتناسب طردا مع تحسين ظروفها الاقتصادية، فالمرأة غير المتعلمة أو ذات مستوى تعليمي ضعيف تجد صعوبة في التحرر اقتصاديا ما دامت غير مؤهلة علميا

للحصول على مكانة اقتصادية بارزة في الوقت الحاضر والمجتمع الجزائري يعاني من أزمات اقتصادية خانقة.

ويبقى التحرر الاجتماعي بوابة دخول المرأة العالم الاقتصادي، وتوجد أمثلة كثيرة للمرأة الجزائرية المتمتعة بمساحة من التحرر الاجتماعي منها الأستاذة والمحامية والوزيرة والطبيبة..الخ فمعظم النساء الجزائريات المتعلمات أو ذات مستوى تعليمي عالي تجاوزن الصعوبات التي تعترض طريق المرأة المتحضرة عموما، إذ تحررت من القيود الاجتماعية الواقفة بينها وبين تحررها الاقتصادي.

إن نجاح المرأة الاقتصادي مرهون بمدى تحررها الاجتماعي، فالمرأة العاطلة عن العمل تشكو من القلق والكبت ونقص الثقة بالنفس، إذ أن حالتها النفسية المزرية تعوق تقدمها، فيصبح همها الشاغل كيفية الحصول على المال لتحقيق أهدافها.

فالأسرة هي المنطلق الأساسي والقوة الشرعية التي تواجهها المرأة للتحرر اجتماعيا، فالأب أو الأخ والزوج بعد الزواج قد يسهل أو يعرقل الظروف الاجتماعية المتعلقة بوجودها وكيانها، وبعد ذلك تلعب الدولة دورا هاما في منحها الفرصة لتوظيف طاقتها واستغلال مؤهلاتها في منصب مأجور لتتحرر اقتصاديا وتصبح فردا ناجحا في المجتمع.

إن تأهيل المرأة علميا ومعرفيا خطوة أساسية لتقدمها، لكن بدون انفتاح المجتمع عامة والأسرة بصفة خاصة كنواة هذا المجتمع لما استطاعت المرأة التحرر اقتصاديا. ومن هنا يجب لفت الانتباه، إلى أن المرأة العربية في كثير من الأحيان لا تزال عاجزة عن كيفية التعاطي مع تحررها الاقتصادي الاجتماعي. فكثير من النساء الجزائريات مثلا تستغل مصادرها الاقتصادية للاستغناء عن قرارات أسرتها المصيرية والتحرر من قيودها. فالتجربة التي

تعيشها المرأة الجزائرية في الوقت الراهن من خلال محاولاتها نيل استقلالها الاجتماعي الاقتصادي، قد جاءها بمتاعب لا حدود لها على حساب مسؤولية الأطفال ما بعد الطلاق أو أنواع كثيرة من الانحرافات ما بعد التحرر من سلطة الأب أو الزوج.

إن الكثير من نساء اليوم أصبحن يحملن الفكرة أن التحرر الاجتماعي هو المخرج الوحيد للوصول إلى ما تنشدهن من نجاحات مهنية تكفل لهن التمتع بمزايا اقتصادية، إذ أصبح النجاح في المجتمع الجزائري هدفا رئيسيا سواء أكان النجاح في الدراسة، أو في الحصول على وظيفة، أو إقامة علاقة مع رجل ميسور الحال أو له علاقات متينة مع كبار المسئولين وقادر على التكفل بهن بتحقيق غايتهن المستقبلية.

فبالنسبة للنجاح المادي الفردي مثلا، فإن حدوث تغييرات معتبرة في القيم ذاتها أو توظيفات جديدة للقيم القديمة، جعلت بعض الأولياء يغضون الطرف عن الوسائل التي تحقق بها البنات نجاحاتهم المتمثلة في تبني قواعد اللامعيارية مثل التحايل على القوانين أو استغلال بعض المعارف عن طريق الرشوة وغيرها من الأنشطة التي تنحرف تماما عما تنص عليه القيم والأخلاق المتفق عليها.

فكلما زاد مستوى الطموح لتحقيق الأهداف الثقافية والمادية وكلما توفرت وتكاثرت سبل تحقيق هذه الأهداف، أدى ذلك بكل تأكيد إلى تبني الشباب عادات جديدة أو بالأحرى تعديل المعتقدات القديمة في المجتمع الجزائري لبعضها علاقة بأنماط السلوك المنحرف.

ومن آثار التنشئة الخاطئة والتغيّر السريع للقيم والعادات والتقاليد المستمدة من الثقافة العربية والدين الإسلامي، شعور شباب اليوم بصفة عامة والبنات

على وجه الخصوص بالوحدة والاغتراب الذي يبرز في محاولاتهم جذب الانتباه بطرق تكون أحيانا متنافية تماما والقيم الاجتماعية القديمة أو الشعور العدائي والتمرد، وعدم الحياء والتحلي أكثر فأكثر بالجرأة والوقاحة المتزايدة وتجاوز الخطوط الحمراء كلما أتيحت لهم الفرصة للارتقاء اجتماعيا واقتصاديا.

وبالإضافة إلى التنشئة الخاطئة وتمتع شباب اليوم بحرية مفرطة تؤدي بهم إلى الميول المضادة للمجتمع، تلعب سمات الشخصية الفردية دورا هاما في سلوك الفرد، إذ نميز بين ثلاث أنماط أساسية من الشخصية التي تقابل ثلاث آليات للتطبع الاجتماعي:

- يوجد الفرد الذي تحكمه العادات والتقاليد في نشاطه اليومي، وهذا النمط يحاول الامتثال للتقاليد في شؤون حياته والتصرف وفق ما تعلمه من تربية والديه ومبادئ دينية وأخلاقية.
- أما النمط الثاني، فهو الفرد الذي يتسم بالشخصية المستقلة، وهذا النمط يكون قوّي الشخصية ويتسم بالنضج، حيث يسير حسب وعيه وضميره ومبادئه الأخلاقية المكتسبة منذ الصغر، ويتصرف مع الغير حسب الأعراف والقيم التي جسدها المجتمع.
- أما النمط الثالث، فهو يتميز بالشخصية التابعة للغير، حيث يتصرف تبعا لما ينتظره منه الغير.

وهكذا، فإنه من الواضح أنه مهما كانت سمات شخصية الفرد، تضل خدمة التربية الأسرية للأهداف الاجتماعية العامة للمجتمع ذات قيمة جوهرية. فمن خلال متابعة الواقع الاجتماعي للمجتمع الجزائري مثلا، يلاحظ العديد من الأساليب الخاطئة السائدة في الوسط التربوي للأسرة، نذكر منها:

- أن بعض الآباء يحاولون تحقيق الكثير من طموحاتهم وأحلامهم – التي لم يتمكنوا من تحقيقها في الصغر– في شخص أبنهم، وإذا كان هذا النوع من الطموح لا يتفق مع إمكانياته وقدراته، أو قد لا يساير ميوله ورغباته، فإن هذا أخير، قد ينتابه الشعور بالفشل والنقص وخيبة الأمل. فهذا الشعور المحبط، له نتائجه الوخيمة وأضراره الكبيرة من أبرزها حالات الاضطراب النفسي والقلق الشديد، ومن ثم الانحراف السلوكي والجنوح.
- الإفراط في التسامح والتدليل مع الطفل: حيث يستثير هذا الأسلوب التربوي لدي الطفل الشعور بعدم المسؤولية واللامبالاة، ويدفعه إلى هاوية التمادي في الخطأ. أما آثاره الوخيمة، فتكمن في تكوين شخصية نرجسية و سوء التكيف السلوكي مع المجتمع والانحراف.
- استخدام القوة والعنف في تربية الطفل: حيث يعتقد بعض الآباء بأن العقاب نوع من الأساليب التربوية الذي يحقق أكثر من هدف، وبأسرع وقت وبأقل جهد. إن العقاب غير العادل والقاسي يعدُّ عاملاً مهماً في انحراف الأطفال وجنوحهم، وغالباً ما يصبح الطفل شخصا عدوانياً وقاسيا مع أهله في البيت وأقرانه في الشارع.
- إن إهمال أحد الوالدين أو كليهما للطفل يستفحل لدى الطفل الإحساس بأنه منبوذ أو غير مرغوب فيه، وعليه يزداد اضطرابه النفسي لاسيما في المراحل الأولى من عمره. وأخطر آثار هذا اللون من المعاملة الو الدية على سلوك الطفل هو التمرد، والحقد والجنوح.

إن الحياة والعلاقات السائدة في الأسرة المبنية أحيانا على أسس غير سليمة تكون معرقلة لإشباع حاجات الفرد ونموه النفسي ومطامحه مما ينعكس سلبا على صحته الجسمية والنفسية والعقلية السوية. وبالرغم من تباين وتعدد

الأساليب التربوية في العائلة الجزائرية، فإن هناك اتفاقا على العديد من الأساليب التربوية الصحيحة منها:

- ❖ توفر المستوى المعيشي المناسب من حيث المأوى والدخل والأمن.
- ❖ الاحتفاظ بوحدة وتكامل الأسرة بوجود كلا الوالدين بعض الساعات في اليوم.
- ❖ التركيز على تطبيق السلوكات الحسنة من قبل جميع أفراد الأسرة لتكوين شخصية الفرد في صورتها الصحيحة وتحليه بأخلاق عالية.
- ❖ استخدام أسلوب النصح والتوجيه في تربية الطفل وتقويم السلوك غير السوي مع محاربة العادات الضارة والانحرافات الشاذة، ومظاهر السلوك التي تتنافى مع الآداب العامة وقواعد العرف.
- ❖ استخدام أسلوب الحوار في الجلسات العائلية المتداولة والهادفة التي يسودها جو الألفة والمحبة والنقاش الديمقراطي واحترام الذات والآخرين.
- ❖ قيام الأسرة بوظيفتها الثقافية لتربية النشء على الحذق والفطنة والقدرة على التكيف مع صعوبات الحياة الحضرية.
- ❖ وأخيرا ضرورة أداء العائلة لوظيفتها الاقتصادية المتمثلة في التقشف وتهيئة الطفل لإدراك المعطيات الحقيقية للواقع الاقتصادي وضرورة تعامل الشاب مع الإنتاج والاستهلاك بفعالية وتمييزه بين الضرورات والكماليات والتصدي لتيارات الموضة المدمرة.

إن محاولة تخفيض في درجة انحراف السلوك بين المراهقين في المجتمع الجزائري تقودنا إلى معالجة الأساليب التربوية الحديثة وكذلك العوامل والظروف الاجتماعية التي تساهم في انتشارها. حيث يقترح الدكتور عمر عسوس (1996) القيام بعمليتين متكاملتين لإزالة عوارض الخطر الذي

يهدد كيان الأسرة، ومن ثم تهيئة الظروف المناسبة للتربية السليمة. وتتمثل هاتان العمليتان في:

أ. التغلب على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المهددة لتكامل وسلامة الأسر.

ب. الإجراءات التوعوية والتثقيفية (عسوس، 1996، ص226).

فبالنسبة لموضوع بحثنا، من بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى الشدّة والقلق الاجتماعي والتي تخلق نوع من التوتر في العلاقات الأسرية، مشكلة البطالة، وضعف الدخل، والظروف السكانية المزرية، ونقص الأماكن الترفيهية والمساحات الخضراء، وتعدد المسؤوليات الملقاة على عاتق الأمهات اللواتي يصعب عليهن التوفيق بين الأشغال المنزلية وتربية الأبناء إلى جانب القيام بعمل مأجور طيلة النهار.

ومن الأمور التي تساعد على توطيد العلاقات الأسرية، متابعة الأبناء في دراستهم، ومراقبة تصرفاتهم داخل وخارج المنزل، إلى جانب عدم إلقاء مسؤولية إعالة الأسرة على الأبناء بصفة عامة والبنات على وجه الخصوص وذلك على حساب دراستهم وصحتهم البدنية والنفسية.

وفي إطار الإجراءات التوعوية والتثقيفية، يمكن فتح مراكز استشارية تقدم دروسا للشباب حول الصحة الجنسية وعملية استخدام الحبوب المانعة للحمل بالنسبة للبنات والواقي الذكري للذكور، كما يمكن العمل بالإرشاد الأسري التربوي عن طريق إلحاق المرشدين الاجتماعيين بالمتوسطات والثانويات، وذلك لتقديم دروسا حول خطورة العلاقات الجنسية بدون حماية سواء أكانت من الجانب الصحي أو الوقوع في الحمل بطريقة غير شرعية، ومن الأمور الأخرى التي يمكن أن تندرج تحت هذا النوع من الإجراءات، توعية البنات

بخطورة إقامة علاقة جنسية خارج الزواج أو الخوض في الزواج السّري أو الزواج العرفي اللا مشروع.

إن نشر التعليم الجنسي مفاده من جهة التوعية الصحية بمخاطر الجنس بدون حماية على الأفراد، ومن جهة أخرى التقليل من حوادث الإجهاض بين البنات اللواتي يهربن من الفضيحة بالتخلص من الجنين في الأشهر الأولى من الحمل على حساب صحتهن، كما أنه يقلل من عدد المولودين القتلى بطريقة عمديه مباشرة بعد ولادتهم خوفا من رد فعل الأسرة أو المجتمع.

خلاصـــة:

إن التغير الذي طرأ على بني المجتمع الجزائري خلال السنوات الأخيرة، صاحبه عدد هائل من العادات الجديدة لعضها علاقة وطيدة بأنماط السلوك المنحرف واللا أخلاقي للبنات الجزائريات.

وبينما تحيط الكثير من الأسر الجزائرية بشبكة متينة من العلاقات العاطفية والمعيشية والأمنية، حيث تتميز الأسر الحالية باهتماماتها لتنشئة الطفل وتأمين مستقبله وتوفير السعادة له، فإنه جدير بالذكر أن عدد كبير من الأسر تأثرت سلبا بالتغير الاجتماعي، حيث ضعفت وظائفها التربوية، مما أدى إلى تلاشي القيم الأخلاقية وانتشار السلوك الانحرافي لدى الشباب ذكور وإناث على حد السواء.

أن انحراف البنات وليد عوامل كثيرة، ترجع في معظمها إلى الأسرة والبيئة التي يعشن فيها، ومن بين أهم العوامل المؤثرة في سلوكهن، انحلال الروابط الأسرية، وضعف الرقابة والضبط العائلي، وانخفاض المعايير الأخلاقية للوالدين، وغياب أحدهما مدة طويلة والاختلاط برفاق السوء.

ويمكن تفسير زيادة حالات انحراف البنات، بأنها المرحلة التي تتحرر فيها البنت إلى حد كبير من رقابة المنزل والمدرسة إلى حد سواء، وهذه الحرية المفرطة في البيئة الحضرية الصعب التحكم فيها، تؤدي بها إلى الجنوح نظرا لقلة خبرتها وسهولة اندفاعها إلى إرضاء حاجاتها المادية والمعنوية، إذ بالاختلاط بأجواء مختلفة تصبح البنت عرضة للانحراف، لاسيما وأن التغيرات والتحولات في تكوينها الجسمي، والبيولوجي، والغريزي والعقلي تساعدها على ذلك.

المراجـــع:

- إبراهيم محمد الشافعي، المرجع في علوم التربية، منشورات جامعة قـــار يونس، بنغازي: ليبيا، 1978.
- أحمد ثابت، " العرب والعولمة ومخاطر التنميط الثقافي "، مجلـــة شـــؤون عربية"، عدد 120، سنة 2004.
- أحمد عكاشة: الطب النفسي المعاصر، الانجلو المصرية، القاهرة، 1976.
- الطاهر سعد الله، " القلق في الأوساط الشبابية، مجلة الجامعة المغربية، طرابلس، 2007.
- أحمد سالم الأحمر، علم اجتماع الأسرة – بين التنظير والواقـــع المتغيـــر، دار الكتاب الجديد المتحدة، يونيو، 2004.
- إسماعيل قيرة، مشكلات التشغيل والبطالة في الوطن العربـــي، ص235، 2000.

- حسين طاهر، "تحولات البنية الأسرية في الجزائر"، في مجلة الأسرة، الصادرة عن الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، العدد صفر، جانفي 2004.
- طاهر أحمد وفهمي العزوي، الأسرة وجناح الأحداث، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، العدد 92، 1988.
- محمد أحمد الزعبي، التغير الاجتماعي - بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي- الطبعة الثالثة، بيروت، 1982.
- محمد بومخلوف وآخرون، واقع الأسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري" القطيعة المستحيلة"، الطبعة الأولى، جامعة الجزائر، أكتوبر 2008.
- مصطفى عمر التير، الوجه الآخر للسلوك: قراءات في مظاهر الانحراف الاجتماعي، الطبعة الأولى، الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1990.
- مصطفى عمر التير، الأسرة العربية والعنف: ملاحظات أولية، الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1996.
- نعيم الرفاعي: الصحة النفسية، دراسة سسيولوجية التكيف، ط4، مطبعة هاشم، دمشق، ص430، 1974.
- سليم نعامة، "سايكولوجيا الانحراف، الطبعة الأولى، مكتب خدمات الطباعة، 1985، ص21.
- سيد عثمان، المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة، دراسة نفسية اجتماعية - لأنجلو مصرية، القاهرة: جمهورية مصر العربي، 1973.
- روبورت ماكيفر وشارلز بيدج، المجتمع، الكتاب الثالث، القاهرة، ص915، 1971.

Bibliography :

- Bernard, Jessie (1975) , "Note on changing life styles, 1970 - 1975", Journal of marriage and the family, 37.

- Coleman, James W and Cressey, Donald, R. (1987), Social problems. 3rd ed., New York: Harper and Row.

- Collins, Randall (1985), Three sociological traditions, Oxford: Oxford U. Press.

- Duvall, Evelyn (1985), Marriage and family development, 6th ed, New York: Harper & row.

- Edwards, John (ed.) (1969), The family and change, New York: knorf, Inc.

- Eisenstadt, S.N. (1966), Modernization: Protest and change, Englewood cliffs, N.J: Prentice - Hall.

- Engels, Frederick (1954), The origins of the family, Private property and the state,Moscow: Foreign languages publishing house (Orig.Pub.1884).

- Eshleman, J. (1978), The family, Boston: Beacon Press.

- Macklin, Eleanor, D. (1986), "Nonmarital Heterosexual cohabitation", In Arlene S. Skolnick and Jerome M. Skolnick.

- Merton, Robert K. (1957), Social change and social structure, Rev.ed, Chicago: Free Press.

- Ogburn, William F. (1953) "The changing functions of the family", in Robert F.Winch (ed.) Selected Studies in marriage and the family, New York: Holt, Rinchart and Winston Inc.

- Parsons, Talcott (1951), The social system, Ill: free press.

- Parsons, Talcott and Bales, Robert (1956), family: Socializations and interaction process, London: Routledge and Kegan Paul.

- Reich, Wilhelm (1972), "The imposition of sexual morality", in Lee Baxandall (ed.), Sex-Pol Essays, 1829 - 1934, New York: Free press.

- Rodman, Hyman (1965), "Talcott Parsons's view of the changing American family", in Hyman Rodman (ed.) Marriage, family, and society, New York : Random House.